



المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
إسطنبول 2002
287-A الوثيقة
19 أبريل 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002 لعام

2002 مارس 27 - 18 إسطنبول، تركيا،

الجلسة العامة

المحضر الحرفي للجلسة العامة السادسة

1400، الساعة 2002 مارس 26 الثلاثاء
الرئيس: السيد ف. م. يوردال (تركيا)

الوثائق	موضوعات المناقشة
-	1 دقيقة صمت لذكرى ضحايا الزلزال الأرضي في أفغانستان
232	2 المجموعة العاشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (تابع)
234	3 المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة
149	4 الموافقة على المحضر الحرفي للجلسة العامة الثانية
-	5 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة (تابع)

1 دقيقة صمت لذكرى ضحايا الزلزال الأرضي في أفغانستان

1.1 وقف المؤتمر دقيقة صمت لذكرى العديد من الضحايا التي أودى بها الزلزال الأرضي الذي وقع قبل بضع ساعات فقط.

2 (المجموعة العاشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (تابع) الوثيقة

[(تابع) COM5-A-5 مشروع التوصية]

2.1 [COM5-A-5 ذكر الرئيس أن الجلسة العامة لم تكمل في الجلسة السابقة النظر في مشروع التوصية]

2.2 يفهم منها أنها من ميزانية مكتب تنمية 10% وبناء على طلب إيضاح من مندوب كندا، أوضح مندوب سورية أن النسبة للاتصالات وليس من ميزانية الاتحاد بكامله. ويتعلق الأمر من ناحية ثانية بأحد أبواب الميزانية الذي ينبغي له أن يستجيب بسرعة إلى طلبات المساعدة التقنية، ولا يتعلق الأمر بنسبة مما هو مرصود للمساعدة المبرمجة. وأيد هذا الاقتراح مندوب المملكة العربية السعودية وغينيا.

3.2 [، بعد أن أضيف إلى "يوصي مدير مكتب تنمية الاتصالات" بند COM5-A-5 وتمت الموافقة على مشروع التوصية]
يتضمن النص الذي اقترحه الوفد السوري في الاجتماع السابق (3) رقمه

[المتعلق بالبحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا (COM5-3/15(Rev.1) مشروع القرار]

4.2 تمت الموافقة عليه.

[المتعلق بجمع المعلومات ونشرها (COM5-4/8(Rev.1) مشروع القرار]

5.2 قال مندوب سورية إن وفد سورية يعاني منذ مدة من صعوبات في قبول بعض التقديرات أو التحليلات التي لا تقيّد إلا أصحابها، ولكنها منشورة تحت خاتم الاتحاد الدولي للاتصالات. فبعض هذه المنشورات تقول مثلاً إن الهاتف المتنقل قد سد الفجوة الرقمية من الآن فصاعداً. وإن تكاثر هذا النمط من المنشورات يجب ألا يمر دون مراقبة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتحويل توجهات القطاع.

6.2 وقال مدير مكتب تنمية الاتصالات إن منشورات قطاع التنمية تلاقي نجاحاً كبيراً. لذلك يجب الحرص على أن تكون المؤشرات الواردة فيها دقيقة دقة كافية، وأن يتابع تطورها عن كثب، ولكن يجب ألا تنوء العملية دون طائل من فرض مراقبة عليها من لجان الدراسات.

7.2 وقال مندوب سورية إن هذه المهمة يمكن أن يقوم بها فريق إدارة مشروع مثلاً، وليس بالضرورة أن تقوم بها لجنة دراسات. وهو يرى أن من غير المقبول في جميع الأحوال تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يجري تحقيقات بالتعاون مع الهيئات المختصة في قطاع التقييس، وليس مع الهيئات المختصة في قطاع التنمية.

8.2 غير مستعادة في 207 ولا حظ مندوب بوتسوانا أن بعض العناصر المهمة في مشروع القرار الذي قدمته بلاده في الوثيقة ، أن تبقى روح هذه الوثيقة متضمنة في خطة عمل إسطنبول. 207 النص المطروح للنظر فيه. وهو يود، بعد أن سحب الوثيقة

9.2 فقال الرئيس سيتم فعل ذلك.

10.2 اقترح مندوب غينيا بيساو أن يوضح في "يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات"، أن الأنشطة المقصودة تتناول الاتصالات، ولكنها تتناول أيضاً تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا سيما بعد إضافة "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" بعد الاتصالات.

11.2 ، مع مراعاة الإضافة التي اقترحها وفد غينيا بيساو. [COM 5-4/8(Rev.1)] وتمت الموافقة على مشروع القرار

المتعلق بإنشاء لجان الدراسات [COM 5-5/3(Rev.1)] مشروع القرار

12.2 [COM 5-5/3(Rev.1)] تمت الموافقة على متن مشروع القرار

13.2 ، ربما 2 أن يتم التنويه بأفرقة إدارة المشروعات المقترح إنشاؤها في الفقرة 1 اقترح مندوب سورية بشأن التذييل لم تقدم تقريرها بعد بشأن هذا الموضوع. 5 بوضعها بين معقوفتين، لأن اللجنة

14.2 إلى أن الفريق المخصص التابع للجنة والمعني بهذه المسألة قد توصل على ما يبدو إلى توافق 5 فأشار رئيس اللجنة له ما يبرره. وبين مندوب جمهورية إيران 2 واسع في الآراء، علماً بأن التنويه بأفرقة إدارة المشروعات بين معقوفتين في الفقرة الإسلامية أنه عند التنويه بأفرقة إدارة المشروعات، يجب وضع نجمة فوق هذا التنويه تدل في أسفل الصفحة على أن الأمر يتعلق ببينة أنشئت على سبيل التجربة.

15.2 ، وصف "مختلطة" بين "أفرقة" و "من المقررين" 2 اقترح مندوب ألمانيا أن يضاف، وذلك دوماً في الفقرة

16.2 يعتقد مندوب البرازيل أنه طالما أن مشروع قرار يتعلق بالإجراءات التي يخضع لها عمل لجان الدراسات سيعرض على بكاملها بين معقوفتين. 2 الجلسة العامة، فمن الحكمة أكثر أن توضع الفقرة

17.2 بمكاملها بين معقوفتين بانتظار أن يدرس المؤتمر مسألة أفرقة إدارة المشروعات. 2 واقترح الرئيس أن توضع الفقرة

18.2 وتقرر الأمر على هذا النحو.

19.2 جزء الجملة "والبلدان النامية خصوصاً" بين "انشغالاتها" و "أقل" 4 اقترح مندوب ترينيداد وتوباغو أن يضاف إلى الفقرة البلدان نمواً"، وذلك بغية مناسقة عنوان هذا الحكم مع الصياغة المستعملة عامة في نصوص الاتحاد الدولي للاتصالات.

20.2 وتقرر الأمر على هذا النحو.

- 21.2 جزء الجملة "استناداً إلى مساهمات لجنتي الدراسات" بعد "أمانة مكتب 5 اقترح مندوب سورية أن يضاف إلى الفقرة تنمية الاتصالات". واقترح مندوب البرازيل أن يكون الاتصال بين لجنتي الدراسات والأمانة ثنائي الاتجاهات وأن يجري الحديث عن مساهمات من لجنتي الدراسات وإليها. واعتقد مندوب سورية أن نتائج أنشطة الأمانة يجب أن تشكل مساهمات في أعمال لجنتي الدراسات، غير أن هاتين الأخيرتين، باعتبارهما تمثلاً للدول الأعضاء، غير ملزمتين بالخضوع لمستلزمات البرامج. هذا هو المفهوم الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس ثم عكس في فالييتا بغير داع، وينبغي الآن إعادة يجب حذفها أو وضعها بين معقوفتين، بانتظار الاتفاق 5. وعليه، فالفقرة 41 موضعه في مكانه. ويرد اقتراح بهذا المعنى في الوثيقة على صياغة مناسبة. واعتقد مندوب لبنان أن المتحدث السابق محق تماماً من الناحية المؤسسية.
- 22.2 عبّر مندوب ألمانيا عن مشاطرته رأي مندوب البرازيل. فالإتصال بين الأمانة ولجنتي الدراسات يجب أن يعمل في تتحدث عن ضمان التنسيق الملانم، وهي عبارة 5الاتجاهين برأيه، إما لملء الفجوات وإما لتحاشي ازدواجية الاستعمال. فالفقرة تتردد في غالبية النصوص المعتمدة في المؤتمر. وليس الموضوع إذاً بأي شكل مراقبة طرف لآخر.
- 23.2 أعرب مندوب ترينيداد وتوباغو عن شكه في فائدة الحديث عن مساهمات من لجنتي الدراسات وإليهما، في نص مكرس بكامله لاختصاصات هاتين اللجنتين.
- 24.2 اقترح الرئيس أن يترك إلى مندوب ألمانيا أمر العناية بالتشاور مع مندوبي البرازيل وسورية وغيرهما بغية إيجاد صياغة ، على أن توضع هذه الأخيرة بين معقوفتين أثناء فترة التشاور. 5مقبولة للفقرة
- 25.2 وتقرر الأمر على هذا النحو.
- 26.2 عن "وفي مكنتي" بالعبرة "وفي لجنتي الدراسات". 6اقترح مندوب سورية أن يستعاض في الفقرة
- 27.2 وتقرر الأمر على هذا النحو.
- 28.2 ، مع مراعاة التعديلات التي أدخلت على [COM 5-5/3(Rev.1)] لمشروع القرار 1 وتمت الموافقة على التذييل ، ونتائج المشاورات المسندة إلى 2 في حالة الفقرة 5 بين معقوفتين بانتظار تقرير اللجنة 5 و2. ووضع الفقرتين 6 و4 الفقرتين ، 5.مندوب ألمانيا في حالة الفقرة
- 29.2 أن تحدد ميادين اختصاص 4 كانت قد طلبت من اللجنة 5 إن اللجنة 4، قال رئيس اللجنة 3 و2 فيما يتعلق بالتذليلين لم تستطع تلبية هذا الطلب، لضيق الوقت. لذلك، 4لجنتي الدراسات التابعتين لقطاع التنمية والمسائل المنوطة بهما، غير أن اللجنة إلا عناوين الموضوعات ويعود إلى المؤتمر إذاً أن يكملها. ويستطيع المؤتمر أن يقوم بذلك بعد استعادة 3 و2 فلا يتضمن التذييلان ، على أن يحرص مع ذلك على استبعاد مسائل تنمية (9) المقترحات التي وافق عليها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (الوثيقة ، لأن المؤتمر كان قد قرر أن توضع آلية خاصة لمثل هذا النمط من النشاط. وأيد 2 القدرات البشرية التي هي من اختصاص اللجنة مندوب ألمانيا هذا الأسلوب في العمل.
- 30.2 وغيرهما 178 و9، انطلاقاً من الوثيقتين 3 و2 اقترح الرئيس أن يستعاد لاحقاً النظر في التذييلين
- 31.2 وتقرر الأمر على هذا النحو.

3 (234) المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (الوثيقة)

- المتعلق بدور قطاع تنمية الاتصالات في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ [COM 4-2] مشروع القرار قراراتها
- 234 أشار مندوب تونس إلى أن الفريق المخصص التابع للجلسة العامة والمعني بمسألة الفجوة الرقمية اتخذ من الوثيقة 1.3 234 مرجعاً له في أعماله. ونظراً إلى الصلة القائمة بين القمة العالمية وردم الفجوة الرقمية فهو يقترح أن يؤجل النظر في الوثيقة إلى ما بعد.
- 2.3 طويلاً. وتعلق الأمر في البداية بأحد 4 أشار مندوب سورية إلى أن الوثيقة المطروحة للنظر فيها قد ناقشتها اللجنة المنتجات التي أسفر عنها الاجتماع التحضيري العربي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ثم عدلته إسهامات العديد من الأفرقة الأخرى. وهو يعتقد أن من الحكمة أن يعتمده المؤتمر بصورة منفصلة عن مسألة الفجوة الرقمية.
- 3.3 في 234 وقال رئيس الفريق المخصص التابع للجلسة العامة والمعني بمسألة الفجوة الرقمية إن فريقه قد أخذ الوثيقة. اعتبره بالفعل، ولكن لا يوجد شيء يمنع اعتمادها بصورة منفصلة.
- 4.3 اقترح مندوب فرنسا إضافة "وانعقادها" بعد "الإعداد لهذه القمة" في الفقرة أ) من وإن يعترف. وأيد هذا الاقتراح مندوباً سورية وتونس. وتغيير مندوب الولايات المتحدة بشأن صحة طبيعة الكيان الذي سيكون مسؤولاً بصورة رسمية عن انعقاد القمة: هل هو الاتحاد الدولي للاتصالات أم منظمة الأمم المتحدة أم الإدارة في سويسرا ثم في تونس؟
- 5.3 قال الأمين العام إن القمة العالمية لمجتمع المعلومات ستدعى إلى الانعقاد تحت الرعاية السامية للأمين العام للأمم المتحدة، وسوف تنظمها أمانة تنفيذية تحت إشراف لجنة تنظيمية رفيعة المستوى تضم عملياً جميع مؤسسات الأمم المتحدة ويرأسها الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات.
- 6.3 اقترح مندوب الولايات المتحدة أن يبين في النص بكل وضوح واقع أن الاتحاد الدولي للاتصالات ليس هو الهيئة التنظيمية للقمة. وقال مندوب فرنسا إن القمة ثمرة مبادرة اتخذها الاتحاد الدولي للاتصالات وهو الذي تابعها وحققها، فيجب ألا يؤدي التدقيق في العبارة القانونية والإدارية إلى التقليل من أهمية الاتحاد.

- 7.3 قال مندوب سورية إن الاتحاد الدولي للاتصالات يلعب بالفعل دوراً طليعياً في التحضير للقمة وفي عقدها. وقالت مندوبة جنوب إفريقيا إن الدور الطليعي للاتحاد الدولي للاتصالات لا يتجلى بالضرورة فيما يتعلق بعقد القمة، نظراً إلى وجود فريق الأمم المتحدة المتخصص بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- 8.3 واقتراح الرئيس الاحتفاظ بالنص كما هو.
- 9.3 [COM 4-2] وتمت الموافقة على مشروع القرار.
- 10.3 (234) وتمت الموافقة على المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (الوثيقة).

4 (149) الموافقة على المحضر الحرفي للجلسة العامة الثانية (الوثيقة)

- 1.4 من المحضر الحرفي أن المدير العام لوزارة المعلومات والاتصالات 21.1 أوضح مندوب جمهورية كوريا بشأن الفقرة هو الذي كانت له مداخلته في الجلسة العامة الثانية، وليس نائب مدير الوزارة.
- 2.4 ذكر الرئيس بأن الوفود التي تود إدخال إيضاحات أو تصويبات في المحاضر الموجزة، يمكن أن تقدمها إلى الأمانة.
- 3.4 نظراً إلى ما تقدم، تمت الموافقة على المحضر الحرفي للجلسة العامة الثانية.

5 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة (تابع)

- 1.5 شرح وزير الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات في رومانيا أن سوق الاتصالات في بلده مزدهرة تماماً؛ فالكثافة الهاتفية قد تضاعفت مرتين خلال اثنتي عشرة سنة، واتسع استخدام الهاتفية المتنقلة إلى حد ساد الاعتقاد معه أن عدد المشتركين في هذه، أصبحت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2000 الخدمة مُقدم على تجاوز عدد المشتركين في الخدمة الثابتة. ومنذ نهاية عام أولوية وطنية. إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات التي كانت حتى الآن الهيئة التنظيمية الرئيسية للقطاع تستعد لتحرير عدة رخص لإرسال 2001 السوق تحريراً كاملاً - علماً بأن أغلب خدمات الاتصالات هي محررة بالفعل. فقد منحت في عام، سوف تزال آخر التقييدات التي تعرقل تشغيل الخطوط المأجورة للمهاتفة. إن تحرير القطاع بالكامل، 2003 المعطيات، وفي يناير على أبعد تقدير، سيحفز المنافسة أيضاً وي طرح إمكانيات جديدة أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب. 2003 الذي سيتم في يناير وتقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات من ناحية ثانية بوضع إطار تنظيمي وتشريعي للقطاع، بما في ذلك إدارة طيف الترددات. وتم تبسيط أنظمة إقرار الصلاحية باعتماد نظام قائم على مجرد التبليغ. ثم إن الوزارة وضعت خطة ترقيم جديدة وافق. وسوف يقدم إلى المجلس 2002 عليها مشغلو الهاتف الموجودون في السوق الرومانية، وستبدأ آثارها بالانتشار في حزيران النيابي في منتصف أبريل مشروع تشريع يرمي إلى إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم القطاع. وهناك قواعد تنظيمية قيد الإعداد بشأن التوصيل البيئي. وفي شأن الخدمة الشاملة تفضل السلطات سياسة شبكات ترمي إلى تخديم المناطق الجبلية النائية، وتوفير النفاذ إلى خدمات المهاتفة للسكان ذوي الدخل المنخفض. ومن المزمع، في ظل سوق تنافسية تتيح تحسين الخدمة باستمرار وزيادة جودتها للخدمات المتنقلة من الجيل الثالث. وسوف يفتح المؤتمر الوزاري التحضيرية 2002 وخفض أسعارها، منح أربع رخص في عام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في نوفمبر في رومانيا، لجميع الأطراف المشاركة بأن تتوفر لها رؤية مشتركة وأن تفهم المسائل المطروحة فهماً أفضل.

- 2.5 وإذ تحدث مندوب إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي قال إن وزراء النقل في الاتحاد الأوروبي قرروا إطلاق برنامج غاليليو والنظام (GPS) الذي سيجعل أوروبا بنظام ساتلي للملاحة وتحديد الموقع يكافئ النظامين الحاليين: النظام العالمي لتحديد الموقع، وهو متوائم معهما. ويجدر التبيان أنه مشروع مدني تديره هيئات مدنية. والدخول في (GLONASS) العالمي للملاحة الساتلية سوق غاليليو سوف يخلق حالة تنافسية متزايدة بين مختلف الأنظمة الساتلية، تنسب في تنوع العرض لمصلحة المستهلك والمجتمع بأكمله. وبعد أن قام المؤتمر العالمي الأخير للاتصالات الراديوية بتوزيع الترددات اللازمة على النظام، لم يعد شيء يحول دون عمله.

- 3.5 أن جماعة (APT) ذكر المدير التنفيذي المساعد المنتخب لجماعة الاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدأ 32 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات. وهي تتألف من 43 منسجمة مع روح المادة 1979 للاتصالات هذه قد أنشئت عام عضواً، وتمثل منطقة شديدة التنوع، ويتكون بعض هذه البلدان من جزر صغيرة معزولة جداً. وتهدف جماعة الاتصالات هذه، على وجه الخصوص، إلى تعزيز تنمية خدمات الاتصالات والبنية التحتية للمعلومات، مع التشديد على أقل المناطق نمواً. فجماعة الاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي للاتصالات يشتركان معاً في أنهما يعملان على تحسين مستوى المعيشة في العالم عن طريق تنمية الاتصالات. وتنفذ جماعة الاتصالات برنامجاً يرفع من شأن الموارد البشرية، وتزعم من خلاله أن تخصص حوالي مليونين من الدولارات ضمن الميزانية السنوية الجارية لتهيئة البعثات ومنحها. وتقدم جماعة المعلومات بعملها هذا مساهمة ذات شأن لتنمية الاتصالات في المنطقة. وفيما يتعلق بالفجوة الرقمية، فإن جغرافية المنطقة تسبغ على هذا المصطلح معناه بالكامل، فإدخال ميزات الاتصالات الحديثة إلى مساكن الأهالي الأكثر نأياً أو إلى المناطق المأهولة الأكثر كثافة، يشكل لوحده تحدياً كافياً. وإن بيان طوكيو الذي اعتمده وزراء المعلومات والاتصالات في المنطقة أثناء قمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمجتمع حدد من بين الأهداف توفير النفاذ لسكان المنطقة إلى شبكة الإنترنت. وإن جماعة الاتصالات مصممة 2000 المعلومات في نوفمبر على مساعدة أعضائها على تحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع شركاء آخرين. والتعاون في هذا المضمار بين جماعة الاتصالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ممتاز لأنه تكاملي، فالالاتحاد الدولي للاتصالات بمنظوره العالمي هو نافذة مطة على تنمية

الاتصالات، بينما تهدف جماعة الاتصالات إلى فهم حاجات أعضائها وتطلعاتهم. وبهذا يتحاشيان ازدواجية الاستعمال، ويرفعان مزايا كل منهما إلى أعلى ما يمكن، مع مراعاة الموارد المتوفرة.

قال الرئيس التنفيذي لسلطة الاتصالات في بوتسوانا إن بلده يعترف بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد 4.5 رست سياسات عديدة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروع 1997 أعد سياسة متسقة في هذا الميدان. فمذ يرمي أساساً إلى تأمين الخدمة الشاملة وتحرير القطاع. وفي سبيل ذلك، تحتاج الاتصالات الحديثة قبل كل شيء إلى بنية تحتية هي من أكثر السياسات انفتاحاً، 1995 جيدة وإلى سياسات وآليات مناسبة لوضع قواعد التنظيم. إن السياسة المنفذة في المنطقة منذ لأنها تتيح تحرير خدمات الاتصالات وبلوغ واحدة من الكثافات الهاتفية الأكثر أهمية في المنطقة بفضل التدفق الكبير للاستثمارات حين دخل الساحة المزودون بخدمة 1999 الأجنبية. إن نظام التنافس أصبح اليوم حقيقة واقعة، وتطور القطاع كثيراً منذ عام مزوداً، خمسة منهم من القطاع الخاص يزودون خدمات الاتصالات في الشبكة، وستة منهم 11 الإنترنت - يوجد منهم حالياً مزودون لخدمات المعطيات، مخولون باستعمال سائل المطراف صغير الفتحة جداً. وقد تحسنت توصيلات شبكة الإنترنت، العمومية منها والخاصة، ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله. وهكذا، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتطوير الاتصالات في المناطق الريفية، بقي الكثير من السكان دون نفاذ إليها. ولذلك، تتوي الحكومة حشد أموال ضخمة لردم الفجوة الرقمية القائمة بين مختلف المواطنين. إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يتسارع في بوتسوانا وخاصة مع إنشاء الوزارة الجديدة لشؤون الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا.

عبر الأمين العام للبريد والاتصالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يتحدث باسم وزارة البريد والاتصالات في 5.5 بلده، عن سعادته لمساهمته في التفكير بشأن ردم الفجوة الرقمية. وأصبح النفاذ الشامل بأسعار يمكن تحملها إلى التقنيات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منذ مجيء الجمهورية الثالثة، من أولويات الحكومة التي جسدتها بفتح السوق للتنافس. وأتاحت هذه السياسة منح رخص لتشغيل الهاتف المتنقل وغيره من الخدمات الأخذة بالانتشار. وقامت الحكومة في هذا السياق بإصلاحات قانونية وبنوية ترمي إلى خلق جو ملائم لظهور هيئات تشغيلية واجتذاب استثمارات، وهي عناصر ضرورية لكي بتوقيع اتفاق إطاري بين جمهورية الكونغو 2002 يتمكن البلد من زيادة نسبة تغلغل الهاتف. إن تحرير القطاع تراقف في فبراير الديمقراطية وجمهورية الكونغو، أعاد الصلة المباشرة بين العاصمتين. إن الإصلاحات التي أعلنت في البلد تناولت الفصل بين البريد والاتصالات وتنفيذ تشريعات جديدة في هذا الميدان وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة. وتأخذ هذه الإصلاحات بالاعتبار بروز التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، وتحديث شبكات المشغلين القدامى، من أجل تأمين توصيل بيني كامل يضمن الخدمة الأساسية للسكان، وخاصة لسكان الأرياف. وأخيراً، فإن قرار مكتب تنمية الاتصالات تصنيف جمهورية الكونغو الديمقراطية من البلدان التي لها احتياجات خاصة في تقديم المساعدة، يعتبر تدبيراً مشجعاً.

على ردم الفجوة 2002 رحب وزير الاتصالات والتكنولوجيا في غانا بإلحاح المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 6.5 الرقمية. وإن حكومة غانا تحقيقاً لهذا الغرض تسعى إلى إقامة بنية تحتية فعالة وقليلة الكلفة بالنسبة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكي تسمح بزيادة استخدام شبكة الإنترنت بحيث يصبح نفاذ الجمهور إليها أوسع كثيراً. وإن من الأمور الواجبة، من ناحية ثانية، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الطب عن بعد والتعليم والزراعة وإدارة الحكم والمتابعة البيئية. وفي إطار سياسة تنمية الموارد البشرية، يجب تعزيز التدريب حتى يتمكن القطاع العام والخاص من تحمل تحدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولما كان البلد على قناعة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون تابعة للقطاع الخاص بشكل أساسي، فإنه يشجع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد الظروف العامة المؤاتية. والنظام الاقتصادي العالمي الجديد يجعل من المعلومات والمعارف أموراً أساسية لتوفير الموارد التي تولد الازدهار وتفسح المجال للنضال ضد الفقر. والشرط حكر 2002 الأساسي لتحقيق هذه الأهداف هو تهيئة بنية تحتية جيدة للاتصالات قادرة على الثبات. فألغت الحكومة في فبراير الاتصالات، في سبيل تحرير سوقها وكانت تأمل من ذلك توسيع الثروة القائمة، وتمديد شبكة الخطوط الثابتة بتسعيرات تنافسية، وفي نهاية المطاف ردم الفجوة الرقمية - وهي ميادين يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات فيها دوراً أساسياً. ويسجل المؤتمر العالمي منعطفاً حاسماً، وغانا مصممة على انتهاز هذه الفرصة الفريدة 2002 لتنمية الاتصالات عام

قال الأمين العام لوزارة الطاقة والاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا إن القطاع قد عرف تغيرات سريعة منذ 7.5 ، وخاصة مع الخصخصة والرقمنة على الصعيدين الوطني والدولي، مما يفتح 1998 المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عام الطريق أمام تكنولوجيا جديدة. إن الإطار السياسي والتنظيمي الجديد من طبيعته أن يخلق البيئة المؤاتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه التطبيقات الجديدة سوف تحفز على التنمية وعلى علاقات اجتماعية. وقد باشر البلد عملية تحرير السوق من السنوات الثمانية باعتماده إطاراً تشريعياً في هذا المعنى. وبدأ بتطبيق تكنولوجيا الجيل الثالث واستراتيجيات توزيع الطيف. وتمسك بإعداد نموذج من الشركات تشدد على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان أحد الاهتمامات الكبرى في البلد ردم الفجوة الرقمية: فتم التفاهم في هذا الإطار على تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة التي تحشد في نطاقها الأموال بفضل مساهمات من القطاع العام والخاص، ويعاد التوازن إلى التسعيرات، وتيسر إمكانيات الاستثمار في النطاق المحلي. وأثار مجيء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية ثانية مسائل تتعلق بحماية دائرة القطاع الخاص وسلامتها. ولكي يستجيب البلد لهذه المسائل قام بتنفيذ سياسة وطنية للسلامة والتقييس. ومع ذلك بالنظر إلى الصفة عبر الحدودية لهذه المسائل، فإن البلد يحتاج إلى أن يضع خطوطاً توجيهية تساعد 2002 تعاون دولي: لذلك فالسلطات الماليزية تنتظر من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عام الدول الأعضاء في هذا المجال. وهي منشغلة منذ عدة سنوات بتكاثر المواقع التي تحفل بالأضرار على مواقع الويب، وما يضر منها بالأطفال خاصة. فمن الضروري محاربة سوء الاستعمال هذا عن طريق برامج توعية ونشرية مناسبة. ومن دواعي السرور

قد تحسب بهذه المسائل ونود كثيراً أن يقوم في المستقبل تعاون يلعب فيه 2002 أن نلاحظ أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات مكتب تنمية الاتصالات دوراً محركاً لتشجيع تبادل وجهات النظر والتطرق إلى مسائل عالمية.

وقال **المدير العام للجنة الاتصالات في تنزانيا** إن تقدم عالم الاتصالات قد أثار تغييرين كبيرين في المجتمع التنزاني، 8.5 أولهما تطور التكنولوجيات القائمة على استخدام بروتوكول الإنترنت، وقد أنجزت تنزانيا في هذا الشأن برنامجاً يمتد أربع سنوات انتهت تنزانيا من تنفيذ خطتها الجديدة لترقيم الهواتف الثابتة والمتنقلة، 2000 وفقاً لنهج موجه من الأعلى إلى الأسفل. ففي عام ، ستكون الشبكات قد تحولت لكي تستخدم بروتوكول الإنترنت. وثاني التغييرين هو تقجر عدد مستعملي الهواتف 2005 وفي عام الخلوية وخاصة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة. ولما كان عدد مستعملي الهاتف المتنقل يفوق عددهم في الهاتف الثابت، فإن ذلك يمثل تحدياً ضخماً يواجهه مشغلو الشبكات المتنقلة، والسلطات التنزانية تعترف بفضل الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا وتابعة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات - 2000الصدد، إذ أنشأت لجنة دراسات خاصة معنية بالاتصالات المتنقلة الدولية - . وتود هذه السلطات أن تتوجه بالتحية إلى السيد ماسامبو، نائب رئيس هذه اللجنة الخاصة للدراسات، الذي يدافع عن مصالح 2000 البلدان النامية والبلدان الإفريقية على وجه الخصوص. وقد اتخذت الحكومة التنزانية عدة مبادرات من ناحية أخرى، منها إنشاء فريق خاص لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة محفل استشاري وطني للاتصالات. كما توجد أيضاً منظمة غير حكومية تدعى "إي ثينك تانك" تنظم مناقشات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء مباشرة أو في إطار ورشات عمل. وتأخذ مختلف الأطراف الفاعلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بآراء هذه المنظمة غير الحكومية. وينبغي لمجموعة هذه المبادرات التي تضع تنمية الاتصالات في إطار شفاف أن تشجع الاستثمارات، وتفتح المصلحة الوطنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تغني عملية اتخاذ القرارات ووضع قواعد التنظيم. وأمل المتحدث أن تتمكن البلدان الأخرى من الاستفادة من تجربة تنزانيا. وذكر بأن الحكومة تنفذ عدة مشروعات بمساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤسسات أخرى، منها مركز جماعي مشترك متعدد الوظائف. وسوف تقيد الخبرة المكتسبة في إنشاء أنظمة للتعليم عن بعد في قرى اللاجئين وفي غيرها من القرى. ويتوقف التوسع في هذه المشروعات على توفر الموارد.

قال **ممثل الفاتيكان** إن دولة مدينة الفاتيكان تقدم دعمها للاتحاد الدولي للاتصالات ولمكتب تنمية الاتصالات في جهودهما 9.5 التي يبذلانها لردم الفجوة الرقمية وسد الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن التدابير المتخذة يجب أن تسعى لوضع حد للتمييز القائم بين الأغنياء والفقراء، سواء بين الأمم أو داخل كل أمة، فيما يتعلق بالإنفاذ إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. ويجب أن تردم الفجوة أيضاً حياض النساء. والتوسع في خدمات الاتصالات الأساسية لتشمل جميع سكان البلدان النامية هو مسألة عدالة. وبينما هذا التطلع هو بعيد عن التحقق حتى الآن في كل مكان، يجدر بنا أن نحاول تقديم النفاذ إلى الخدمات الأساسية مباشرة وبسعي معقولة. وكما سبق أن اقترح، ربما يكون من الواجب تصور أشكال جديدة من التمويل لتأمين الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل في البلدان النامية، وعلى الخصوص في أقل البلدان نمواً. وفي تصريح أدلى به قداصة البابا جان بول الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، طرح قداسته الشعور المتزايد بالتضامن الدولي الذي تثيره منظومة الأمم المتحدة، والتي يشكل الاتحاد الدولي للاتصالات جزءاً منها، فيما تقدمه من إمكانية استثنائية لتشجيع عولمة التضامن.

قال **نائب رئيس شركة الاتصالات العالمية عن طريق المدار الدائري المتوسط** إن إحدى المسائل التي نوقشت كثيراً في 10.5 هيئات عديدة هي مسألة معرفة كيف يمكن وضع الاتصالات تحت تصرف الجميع بأسعار يمكن تحملها. إن خدمات الاتصالات المتنقلة الساتلية التي لا تخضع لنزوات الطبيعة ولا لأخطار الإرهاب تشكل حلاً مثالياً لتأمين اتصالات الطوارئ. وقد موّلت أخيراً شركة الاتصالات العالمية دراسة قامت بها حكومة سري لانكا تتعلق بحالات الكوارث. وهذه الدراسة متيسرة الآن. وتأسست الشركة على فكرة تيسير الاتصالات الساتلية بسعر معقول للدقيقة. غير أنها لم تتمكن عموماً حتى الآن من تقديم الخدمات المتنقلة الساتلية على نطاق واسع لسبب رئيسي هو أن التكاليف المرتبطة بحقوق التراخيص وتيسر الطيف تزيد من الأعباء المالية على المشغلين. وأخيراً، فإن المستعمل هو الذي يتحمل هذه التكاليف الإضافية. ولكم يستحسن أن تسعى الإدارات ومعها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى إيجاد حل سريع لهذه المشاكل، بحيث تساهم في ردم الفجوة الرقمية.

أكد **ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** على وجوب أن تترافق التدابير الكيفية مع التدابير الكمية حتى تكون 11.5 خدمة الإنترنت أمينة ومحمية من القرصنة والمشاغبين. ولا شك أن قول ذلك أسهل كثيراً من فعله. فلقد بذلت جهود كثيرة في هذا الاتجاه، ولكن لم يعد يكفي الحصول على مضاد للفيروس أو واق من الحريق. يحتاج الأمر الآن إلى حل شامل يتضمن، إذا أمكن، برمجيات وعتاديات وحتى بعض القوانين لمعاقبة الداعين إلى العنف وقرصنة المعلوماتية. ولا بد من تحالف حقيقي ضد الإرهاب على شبكة الإنترنت. وفوق ذلك يجب عدم التقليل من أهمية المخاطر الذي قد تجلبها خدمات الهاتف المتنقل على الصحة. وقد يحتاج الأمر إلى مؤتمر آخر يتم الحديث فيه عما يسمى "التكنولوجيا الخضراء"، أي بدون أخطار على البيئة والصحة. واقترح المتحدث من ناحية ثانية، بعد أن لاحظ الفروق الكبيرة في نهج البيانات الخاصة المتصلة بالسياسة العامة، أن تستلم الوفود سلفاً، أثناء المؤتمرات القادمة، دلالات عن مدة المداخلات وبنيتها، وأن تسلم البيانات سلفاً إلى الأمانة وأن يتكلم المتحدثون من على المنصة، وربما مع شاشة يسجل عليها موجز عن مداخلتهم.

بدأ. وما تزال الإذاعة 50 إذاعياً في 140 ذكر **ممثل اتحاد الإذاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ** أن منظمته تضم 12.5 تشغل مكانة كبيرة في الاتصالات وتلعب دوراً أساسياً في المجتمع، لأن جمهوراً واسعاً جداً يستطيع النفاذ إليها. وهناك الكثير من أجهزة الهاتف والتلفزيون ربما يفوق خطوط الهاتف الثابت أو المتنقل والحواشيب. والإذاعة هي عامل تطور اجتماعي في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. واتحاد الإذاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ موجه نحو الخدمة الإذاعية العمومية، أي إنه يتمسك بالاستجابة لحاجات السكان بصرف النظر عن أي فائدة تجارية مفرطة. ومثل الإذاعة، مثل غيرها من قطاعات الاتصالات،

تواجه تغييرات جذرية، فالرقمنة والتقارب والخصخصة والإنترنت والبيئة التنظيمية الجديدة تخلق كلها إمكانيات جديدة ولكنها تولد أيضاً تحديات جديدة، فمن الطبيعي أن ينتظر الإذاعيون في البلدان النامية مساعدات ومشورات من مكتب تنمية الاتصالات. إن مكتب تنمية الاتصالات يؤدي بالفعل عمله بشكل ممتاز، إلا أن مساهمته لسوء الحظ محدودة فيما يتعلق بصلاحياته في ميدان الإذاعة ونقص الموارد. ونأمل أن يعطي المؤتمر الحالي للقطاع الإذاعي المكانة التي يستحقها بين أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد.

13.5 وقام **مندوب بوروندي** الذي تحدث باسم وزارة النقل والبريد والاتصالات في بلاده، برسم جدول يبين حالة الاتصالات في بلده. وقال إن كثافة البنى التحتية للاتصالات ضعيفة وإن كان يوجد حالياً ستة مشغلين من القطاع الخاص إضافة إلى المشغل نسمة، بينما قطاع الهواتف المتنقلة والإنترنت هو في عجز أكبر، 350 القديم. ويمكن بالفعل أن يعدّ خط هاتفي واحد وسطياً لكل وما زال حكراً على قبضة من أصحاب الامتيازات. إن البلد ريفي، باستثناء العاصمة، والمشغل القديم، وهو المكتب الوطني للاتصالات، يجابه منافسة فظة من المشغلين القادمين من القطاع الخاص. وعلى هذه الخلفية، تلتزم بوروندي المساعدة من أجل تحديد وإقامة برنامج وطني للنفوذ الشامل إلى التكنولوجيات الجديدة في المعلومات والاتصالات، يكون مناسباً لحالتها. وبوروندي التي هي ضحية نزاع منذ أكثر من ثمانية أعوام، بدأت تلمح الآن نهاية النفق. وتعترف السلطات البوروندية بفضل الاتحاد الدولي للاتصالات، إذ سجل بلدها في قائمة البلدان التي لها احتياجات خاصة والتي قدمت إلى مؤتمر المندوبين المفوضين في مينيابوليس. وقد بين فريق الاتحاد الدولي للاتصالات أن حوالي أربعة ملايين ونصف مليون من الدولارات قد تلزم لإعادة تأهيل البنى التحتية المدمرة. ويجب أن نأمل في أن تتحقق البرامج المخططة، وبذلك يستجيب الاتحاد الدولي للاتصالات لقرار مجلس الأمن الذي يدعو الجماعة الدولية إلى استعادة التعاون مع بوروندي.

14.5 وقال **مدير مكتب تنمية الاتصالات** إنه تم بالفعل منح بوروندي مليوناً من الدولارات يؤخذ من فوائض تليكوم. وبيّحت مكتب تنمية الاتصالات حالياً عن شركاء آخرين لتنفيذ المشروعات.

15.5 قال **رئيس لجنة قواعد تنظيم الاتصالات في بلغاريا** إن وزارة النقل والاتصالات في بلاده قد أنشأت هيئة مكلفة خصيصاً بتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفوق ذلك، فإن الحكومة تدعم البنى الخاصة الصغيرة التي تسمى "مراكز الاتصالات" والمقامة أساساً في المناطق المتأخرة وقليلة السكان، وتوفر النفوذ إلى شبكة الإنترنت للشركات الصغيرة وللشبان عامة. والإطار ويجري حالياً إعداد مشروع لحكومة سيبرانية. ومن المهم أن يجري 2002 التنظيمي للاتصالات الإلكترونية موجود منذ بداية عام. مكتب تنمية الاتصالات دراسة لمحاسن التنفيذ التدريجي للحكومة السيبرانية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية. 1700 ورُفعت الجلسة في الساعة

الأمين
ب. غانييه

الرئيس
ف. م. يوردال